

# رؤية مشتركة للرأسمالية الاجتماعية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أثبتت الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 الأهمية المحورية للتعاون بين القطاعين العام والخاص كأداة أساسية في تعزيز جهود الاستجابة الفعالة والتعافي وإعادة البناء.

نؤمن، نحن أعضاء مجموعة العمل الإقليمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، بأن مبادئ وممارسات الرأسمالية الاجتماعية يمكن لها أن تحدد أطر رؤية مشتركة هدفها بناء مجتمعات واقتصادات أكثر مرونة وشمولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تم تحديد هذه المبادئ كما يلي:

## 1. صياغة سياسات اقتصادية شاملة وعقد اجتماعي جديد

يجب توجيه السياسات الاقتصادية، سواء أكانت مالية أو نقدية أو ضمن التجارة والاستثمارات العامة، بشكل مشترك بين جميع قطاعات المجتمع. كما ينبغي تصميم وتحديد السياسات بشكل يخدم احتياجات ومصالح جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك النساء والفئات المهمشة. علاوة على ذلك، ينبغي أن تستند هذه السياسات إلى ضرورات توفير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات المستضعفة، وأخذ كل من عدم المساواة الاقتصادية، ومساهمات الاقتصاد غير الرسمي بعين الاعتبار. وأخيراً، مع تحوّل المنطقة من الاقتصاد الرّيعي، إلى نماذج اقتصادية أكثر تنوعاً، لا بد للسياسات من استهداف مجالات تأثير ملموسة فعلياً، مثل إدارة سلاسل الإمداد بشكل أخلاقي، والتوزيع العادل للدخل.

## 2. تحفيز التكامل الاقتصادي

يتطلب تحفيز التنمية الاقتصادية الشاملة والقدرة التنافسية الإقليمية مستويات أعلى من التجارة والاستثمار بين دول المنطقة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسهيل التعاون الفعال عبر الحدود بين الاقتصادات المختلفة. غالباً ما يُعيق الاحتكاك التجاري والتفتت الاقتصادي المنتشر عملية التنمية في مختلف أنحاء المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الإمكانيات التي يمكن أن تولدها الاقتصادات الأكثر تكاملاً، بما في ذلك في مجالات الاقتصاد الرقمي، والسياحة، والحوافز غير الجمركية. علاوة على ذلك، يجب للتعاون بين القطاعين العام والخاص النظر في اعتماد سياسات تأثيرات أكثر مرونة، فضلاً عن آليات مؤسسية وبيئات تنظيمية أوسع وداعمة لبعضها البعض.

### 3. إعادة تشكيل النظم التعليمية

لا بد للإصلاحات الفعّالة التي يتم تنفيذها في سوق العمل من أن تُستكمل بمناهج تعليمية حديثة، تُنتج خريجين مستعدين لدخول سوق العمل في القرن الحادي والعشرين. في ضوء المنافسة المتزايدة على مستوى العالم، وبالنظر إلى تحديات الأتمتة والذكاء الاصطناعي، لا بد لأنظمة التعليم من أن تكون موجهة نحو تعزيز المهارات والقدرات مثل التفكير النقدي، والإبداع، والذكاء العاطفي، وريادة الأعمال والعمل الجماعي. علاوةً على ذلك، فإن أهمية توفير التعليم للجميع تحت أصحاب المصلحة على تصميم أنظمة تعليمية تتبنى سرعة التقدم التكنولوجي والتعلم مدى الحياة.

### 4. تسخير الثورة الصناعية الرابعة

في ضوء التغيير التكنولوجي الغير مسبوق، والذي شهد تسارعاً أكبر بسبب جائحة كوفيد-19، يتوجب على أصحاب المصلحة تشكيل البيئات التنظيمية بشكل تعاوني لتحقيق التوازن بين ضرورات الخصوصية والكفاءة. كما يجب الاستفادة من الظروف والموارد المتوفرة في المنطقة، بالنسبة العالية لانتشار الإنترنت، وتوافر الشباب المتمرس في مجال التكنولوجيا، فهي أساس لتكامل الأسواق والبنى التحتية الرقمية الوطنية على المستوى الإقليمي، بما في ذلك توفير مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية والمالية. لا بد لهذه الجهود أن تكون مدعومة من خلال إنشاء نظم إيكولوجية متكاملة للتكنولوجيا على المستوى الوطني، فضلاً عن هيكل إداري شامل على المستوى الإقليمي. أخيراً، يجب أن تكون الحلول التكنولوجية موجهة نحو سد الفجوة الرقمية، مع التركيز على الإنسان باعتباره العامل الرئيسي والمستفيد من التقدم التكنولوجي.

### 5. تعزيز الاستدامة البيئية

في منطقة تواجه مخاطر بيئية حادة، كالتصحر وندرة المياه وموجات الحرارة المرتفعة، ينبغي تصميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية بطريقة تخفف من الاضطرابات المناخية المحتملة في المستقبل. ويجب على هذه السياسات مراعاة مبادئ الاستدامة البيئية بشكل خاص، والاستثمار في المشاريع المبتكرة كتلك المندرجة ضمن إطار الاقتصاد الدائري. علاوةً على ذلك، يجب تحفيز الشركات على إعادة تصميم نماذج أعمالها من أجل الاستدامة، وبالتالي إعادة تشكيل النظم البيئية للأعمال والقيم المقترحة من أجل توليد القيمة وتقليل التكاليف للأعمال والبيئة. نهايةً، يجب أن تعمل السياسات البيئية من أجل تعزيز معايير الانبعاثات الصفرية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

### 6. التخفيف من المخاطر الصحية العالمية

كما توضح من جائحة كوفيد-19، يمكن أن تسبب الأوبئة والجوائح باضطرابات شديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، يتعين على الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص التعاون على المستوى الإقليمي من أجل التخفيف من تأثير المخاطر الصحية العالمية التي تؤثر على السكان من مواطنين ووافدين، والتعاون في مجالات مثل البحث والتطوير، والصحة الرقمية وتطوير اللقاح وتوزيعه.

### 7. الالتزام بالحوكمة الرشيدة والمرنة

يجب على أصحاب المصلحة من مختلف أطراف المجتمع، بما في ذلك ممثلي الحكومات والقطاع الخاص، والجهات الفعّالة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية العلمية، العمل معاً من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وضمان سيادة القانون وتمكين المواطنين للتمتع بالعدالة والازدهار والكرامة. يجب عليهم أيضاً أن يسعوا بشكل مشترك لزيادة مرونة القواعد واللوائح الحكومية للاستجابة بفعالية للمخاطر والفرص المترابطة في هذا العصر الجديد.

وافق الأعضاء أدناه من مجموعة العمل الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي على "مبادئ  
الرأسمالية الاجتماعية":



**سعادة محمد عبد الله  
الجدعان**  
وزير المالية والاقتصاد  
والتخطيط، المملكة العربية  
السعودية



**معالي عبد الله بن  
طوق**  
وزير الاقتصاد،  
الإمارات العربية  
المتحدة



**معالي ثاني أحمد  
الزيودي**  
وزير الدولة للتجارة  
الخارجية، الإمارات  
العربية المتحدة



**سعادة رانيا عبد المنعم  
المشاط**  
وزيرة التعاون الدولي،  
جمهورية مصر العربية



**سعادة محمد  
العصص**  
وزير المالية المملكة  
الأردنية الهاشمية



**سعادة بندر حجاز  
رئيس مجموعة البنك  
الإسلامي للتنمية،  
المملكة العربية السعودية**



**سعادة علي بن مسعود بن  
علي السندي**  
وزير التجارة والصناعة،  
(2012-2020)، سلطنة  
عمان



**أديب أحمد**  
العضو المنتدب،  
مجموعة اللولو  
العالمية للصرافة،  
الإمارات العربية  
المتحدة



**خديم عبد الله الدرعي**  
نائب رئيس مجلس  
الإدارة والشريك  
المؤسس  
لشركة "الظاهرة"  
القابضة، الإمارات  
العربية المتحدة



**يوسف محمد الجبيرة**  
الرئيس التنفيذي لهيئة  
مركز قطر للمال، قطر



**مينا العربي**  
رئيسة تحرير  
صحيفة ذا ناشيونال،  
الإمارات العربية  
المتحدة



**طارق السدحان**  
الرئيس التنفيذي لبنك  
الرياض، المملكة العربية  
السعودية



**محمد عبد العزيز الشايح**  
رئيس مجلس الإدارة  
التنفيذي مجموعة الشايح،  
الكويت



**ألان بجاني**  
الرئيس التنفيذي  
لشركة ماجد الفطيم،  
الإمارات العربية  
المتحدة



**مازن دروزة**  
نائب رئيس مجلس  
الإدارة ورئيس منطقة  
الشرق الأوسط وشمال  
إفريقيا في شركة أدوية  
الحكمة، المملكة الأردنية  
الهاشمية



**هشام عز العرب**  
الرئيس والعضو المنتدب  
للبنك التجاري الدولي،  
جمهورية مصر العربية



**فادي غنور**  
رئيس مجلس  
الإدارة  
لشركة ومضة،  
الإمارات العربية  
المتحدة



**محمد علي حمادة،**  
رئيس  
تنفيذي للاستثمار  
أمانات القابضة،  
الإمارات العربية  
المتحدة



**خالد إبراهيم حميدان**  
الرئيس التنفيذي لمجلس  
التنمية الاقتصادية،  
البحرين



**محمد عزت جعفر**  
رئيس مجلس الإدارة  
والرئيس التنفيذي  
لشركة الألبان  
الكويتية الدنماركية،  
الكويت



**مجيد جعفر**  
الرئيس التنفيذي لشركة  
نפט الهلال، الإمارات  
العربية المتحدة



**سامر صالح خوري**  
رئيس قسم الهندسة  
والإنشاءات، شركة اتحاد  
المقاولين، اليونان



**لوتشيانو بولي**  
رئيس شركة داو  
للكيمويات في الهند  
والشرق الأوسط  
وتركيا، الإمارات  
العربية المتحدة



**هاشم الشوا**  
رئيس مجلس إدارة  
مجموعة بنك فلسطين،  
فلسطين



**أيمن تامر**  
رئيس مجلس إدارة وشريك  
مجموعة تامر،  
المملكة العربية السعودية



**إنعام أور رحمن**  
الرئيس التنفيذي  
لمجموعة داوود  
هرقل،  
باكستان



**شمشير فaisal**  
رئيس مجلس الإدارة  
والعضو  
المنتدب بمجموعة  
"في بي إس للرعاية  
الصحية"، الإمارات  
العربية المتحدة



**هيلموت فون ستروف**  
الرئيس التنفيذي لشركة  
سيمنس الشرق الأوسط،  
الإمارات العربية المتحدة



**مارك ووترز**  
المدير العام لشركة  
هيوليت باكارد  
المملكة المتحدة  
وإيرلندا والشرق  
الأوسط وإفريقيا،  
المملكة المتحدة